بيان صحافي صادر عن المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في اليوم العالمي للأشخاص ذوي الإعاقة، يشير فيه إلى أن قوات الاحتلال الإسرائيلي قتلت خلال هذا العام (٤) أفراد من الأشخاص ذوي الإعاقة، منهم (٣) قتلوا خلال العدوان الحربي على قطاع غزة في أيار/ مايو ٢٠٢١، ومواطن على حاجز قلنديا شمال شرق مدينة القدس المحتلة*

٢٠٢١/١٢/٢

يصادف يوم غدٍ الجمعة، الثالث من كانون الأول/ ديسمبر، اليوم العالمي للأشخاص ذوي الإعاقة، وهو اليوم الذي تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة في العام ١٩٩٢، بموجب قراراها (٣/٤٧) في اختتام عقد الأمم المتحدة للأشخاص ذوي الإعاقة (١٩٨٣-١٩٩٢). واعتمد هذا اليوم لحث المجتمع الدولي على ضرورة احترام وتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في كافة أنحاء العالم، والتي تستند على المبادئ العامة لحقوق الإنسان، وتُكرس تحقيق المساواة التامة بين جميع أفراد البشر، دون أي نوع من التمييز القائم على أساس الجنس أو العرق أو اللون أو الإعاقة أو أي شكل آخر من أشكال التمييز.

وتترافق هذه المناسبة مع استمرار معاناة الأشخاص ذوي الإعاقة في فلسطين، حيث قتلت قوات الاحتلال خلال هذا العام (٤) أفراد من الأشخاص ذوي الإعاقة، منهم (٣) قتلوا خلال العدوان الحربي على قطاع غزة في مايو ٢٠٢١[١]، فيما قُتل مواطن آخر من ذوي الإعاقة على حاجز قلنديا شمال شرق مدينة القدس المحتلة. وبلغ عدد حالات الإعاقة الجديدة الناجمة عن العدوان الحربي (٥٠) شخصاً، منها (١٠) حالات بتر، و(٣٥) حالة شلل رباعي ونصفي وطولي. وتعرضت (١٠) مساكن لأشخاص ذوي إعاقة للتدمير الكلي والجزئي. وشهدت أيام العدوان لجوء حوالي (٣٠٠٠) شخص من ذوي الإعاقة إلى مدارس "الأونروا"، مع استمرار القصف الإسرائيلي على القطاع، وهي مراكز لا تتمتع بالحد الأدنى من إجراءات المواءمة الخاصة بالأشخاص ذوي الاعاقة، كما أنها لم تكن مجهزة بالخدمات الأساسية للنازحين إليها بسبب استمرار العدوان على مدار (١١) يوماً.[٢]

وأدى استمرار الحصار الإسرائيلي غير القانوني، المفروض على قطاع غزة منذ ١٥ عاماً، إلى استمرار تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في قطاع غزة، وقد ارتفعت معدلات البطالة

---

* **المصدر:** المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان
https://tinyurl.com/5n7yfxh8

[١] الإحصائية المشتركة لمؤسسات حقوق الانسان في فلسطين، توثيق الانتهاكات الإسرائيلية خلال العدوان الحربي ٢٠٢١.

[٢] إحصائيات وردت ضمن ورقة حقائق بعنوان "الانتهاكات بحق الأشخاص ذوي الإعاقة جراء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة" صادرة عن الجمعية الوطنية للتأهيل وجمعية الإغاثة الطبية، نشر عبر موقع شبكة المنظمات الأهلية، بتاريخ ٢٠٢١/٠٥/٢٤.

والفقر وانعدام الأمن الغذائي بين السكان الفلسطينيين، وهو ما انعكس سلباً على أوضاع الأشخاص ذوي الإعاقة وعائلاتهم، الذين باتوا يعانون نقصاً شديداً في خدمات التأهيل والرعاية الاجتماعية، والخدمات الصحية والخدمات التعليمية.

كما استمر تأثير جائحة كوفيد-١٩، وما تبعها من إجراءات وقائية على حقوق الاشخاص ذوي الإعاقة، حيث ما زالوا يواجهون صعوبات في الوصول إلى الخدمات الأساسية التي تُقرها الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ويكفلها قانون رقم (٤) لسنة ١٩٩٩، بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في فلسطين.

ومازال الأشخاص ذوو الإعاقة يعانون من تدني مستوى الخدمات الصحية التشخيصية والوقائية والعلاجية والتأهيلية، بسبب غياب تطبيق قانون الأشخاص ذوي الإعاقة الفلسطيني، رغم مرور أكثر من ٢٠ عاماً على صدوره. ويعتبر الانقسام السياسي الفلسطيني العائق الأكبر أمام تطبيق القانون وحصول هذه الفئة المهمة على حقوقها في سلة الخدمات الرئيسة في مجال الصحة والتأهيل والتدريب والتعليم. ويؤكد القانون على ضرورة الاهتمام بالأنشطة التي تهدف إلى الكشف المبكر عن الإعاقات والتقليل قدر الإمكان من نسب الإصابة بها، كذلك توفير الأدوات والأجهزة الطبية اللازمة لمساعدتهم وعلاجهم، وتقديم الخدمات التي تضمن دمجهم بشكلٍ متساوٍ وعادلٍ في المجتمع، بالإضافة إلى ضمان مجانية الخدمات الصحية المشمولة في التأمين الصحي الحكومي المتاح لهم ولأسرهم.

وعلى الرغم من انضمام دولة فلسطين إلى الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في الثاني من نيسان/ أبريل من العام ٢٠١٤، يواجه الأشخاص ذوو الإعاقة في فلسطين، صعوبات وتحديات تعيق الدمج الاجتماعي الكامل، أبرزها التمييز والوصمة الاجتماعية، ويُنظر لهم بالعجز وعدم القدرة على الاعتناء بأنفسهم أو اتخاذ قراراتهم الخاصّة[٣]، ما يقلل من فعالية برامج الرعاية والتأهيل الخاصة بهذه الفئة المهمة من المجتمع، لا سيما بعد ارتفاع أعداد الأشخاص ذوي الإعاقة خلال الأعوام الماضية نتيجة انتهاكات الاحتلال خلال مسيرات العودة السلمية والعدوان الحربي، والتي خلفت المئات من حالات البتر والإعاقة.

ووفقاً لبيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ٢٠١٧، يبلغ عدد الأشخاص ذوو الإعاقة في فلسطين حوالي ٩٣ألفاً، ويُشكل هؤلاء ما نسبته (٢,١٪)من مجمل السكان موزعين بنسبة (٤٨٪) في الضفة الغربية و(٥٢٪) في قطاع غزة، وشكّلت الإعاقة الحركية، واستخدام الأيدي النسبة الأعلى من الإعاقات بين الأشخاص ذوي الإعاقة. ووفقاً لهذه الاحصائيات بلغ عدد الأشخاص ذوي الإعاقة الحركية واستخدام الأيدي (٤٧,١٠٩) فرداً، ويشكلون ما نسبته (٥١٪) من الأشخاص ذوي الإعاقة، وحوالي خُمْس الأشخاص ذوي الإعاقة هم من الأطفال دون سن الثامنة عشرة، بنسبة (٢٠٪)، وكانت النسب أكثر انتشاراً في قطاع غزة (٢٢٪) مقارنة بالضفة الغربية (١٧٪).

---

[٣] تقرير القيود الإسرائيلية تضر بالأشخاص ذوي الإعاقة في غزة، هيومان رايتس ووتش، ديسمبر٢٠٢٠، للمزيد https://www.hrw.org/ar/news/2020/12/03/377052

وبناءً على الاحصائيات الواردة أعلاه، فإن الحاجة أصبحت مُلّحة لإجراء تحديث احصائي خاص بالأشخاص ذوي الإعاقة على مستوى فلسطين، يترتب عليه وضع خطط تليق بالخدمات المرجوة لهذه الفئة الخاصة، حيث يؤمل أن تؤدي نتائج الاحصاء في هذه السياقات إلى إحداث تغييرات إيجابية من شأنها تطوير سياسات وقوانين متعلقة بالصحة النفسية والعمل ووسائل النقل، بناءً على معطيات الأعداد الحقيقية للأشخاص ذوي الإعاقة في فلسطين.

ويرى المركز بهذه المناسبة، أن على كافة الأطراف ذات العلاقة بذل المزيد من الجهود الحثيثة التي تكفل تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والمدنية للأشخاص ذوي الاعاقة، وعليه فإنه:

يطالب المنظمات الدولية والانسانية بضرورة إلزام حكومة الاحتلال الإسرائيلي باحترام الاتفاقيات والتوقف الفوري عن كافة الانتهاكات الممارسة بحق الأشخاص ذوي الإعاقة الفلسطينيين، بما فيها عمليات القتل والإصابة التي يتعرضون لها، ووقف كافة الاعتداءات التي تستهدف مؤسسات رعايتهم، تأهيلهم وتعليمهم.

يطالب بضرورة وفاء دولة فلسطين بالاستحقاقات المتوجبة على انضمامها لاتفاقية الأشخاص ذوي الإعاقة، وذلك من حيث العمل على مواءمة التشريعات، وإزالة فجوات التمييز بين الفئات المختلفة، وتصحيح السياسات والإجراءات القائمة.

يدعو السلطة الفلسطينية إلى تطبيق قانون حقوق ذي الإعاقة والانتظام الدوري في تقديم الخدمات المختلفة للأشخاص ذوي الإعاقة، وذلك من أجل توفير حياة كريمة لهم ولأفراد أسرهم.

يدعو المنظمات الدولية الانسانية إلى تقديم المساعدات الفنية والمالية للأشخاص ذوي الإعاقة والمؤسسات المقدمة لخدمات الرعاية والتأهيل المختلفة لهم، وذلك في ظل الأوضاع الاقتصادية المتردية في قطاع غزة.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar/